الإعلام الأمني يحدد بوصلة حصر السلاح: ترسيخ للانضباط وتأكيد لنظامية الحشد



أكد رئيس خلية الإعلام الأمني الفريق سعد معن، اليوم السبت، أن قرار حصر السلاح بيد الدولة يشمل الجهات غير المرتبطة بالمؤسسات الأمنية، فيما اشار الى أن الحشد الشعبي جزء من المنظومة الأمنية.

وقال معن للاعلام الرسمي وتابعته "المطلع"، إن "الحشد الشعبي يعد جزءاً من القوات المسلحة العراقية، ويخضع منتسبوه للقوانين العسكرية النافذة"، مشدداً على أن قرار حصر السلاح بيد الدولة يستهدف الجهات الخارجة عن إطار المؤسسات الأمنية".

وأشار معن، الى أن "الجهات المشمولة بحصر السلاح هي التي تقع خارج إطار المؤسسات الأمنية للدولة"، مبيناً أن "الحشد الشعبي جزء من القوات المسلحة العراقية، وبحسب قانون رقم 40 لسنة 2016، يخضع جميع منتسبيه للقوانين العسكرية النافذة".

وأضاف أن "قرار حصر السلاح بيد الدولة يأتي للتأكيد على عدم وجود قيادة موازية أو قيادة أخرى تستخدم السلاح خارج إطار الدولة"، مشدداً على أن "الحشد الشعبي هو جزء من المنظومة الأمنية".